

الى السيد وزيرة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

في شأن الإذن لشركة خاصة لتوزيع المحروقات لكراء خزانات شركة سامير

السلام عليكم و رحمة الله وبركاته, و بعد.

السيدة الوزيرة ،

في الوقت الذي ينتظر فيه المغاربة، العودة لتكرير البترول بشركة سامير ، من أجل المساهمة في الرفع من المخزون الوطني من المواد النفطية والاستفادة من هوامش التكرير المرتفعة في ظل الحرب الروسية الأوكرانية ، تفاجأنا بقرار من المحكمة التجارية ، بتاريخ 25 أكتوبر 22 ، بالإذن لشركة خاصة لتوزيع المحروقات لكراء خزانات شركة سامير ، وذلك بعدما تخلت الدولة عن القرار الصادر لفائدتها في مايو 2020.

ولذا نسائلكن السيدة الوزيرة ، عن المغزى من هذا القرار في هذا التوقيت بالضبط؟ وهل يعني أن الحكومة لها مخطط غير معلن للقضاء على صناعات تكرير البترول وتدمير شركة سامير وتكريس الخسائر الفظيعة التي يتكبدها المغرب والمغاربة ، من جراء خوصصة هذه الشركة و غرض الطرف عن الخروقات التي كان يقوم بها المالك السابق حتى وصلت الامور الى هذه الكارثة؟

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

فاطمة التامني